

فاما قوله ما ذكره من اخبار الفضائل الخ في ان اخبار الفضائل
صحيحة وصحتها ليس لها معارض واخبار المثالب التي قد معها
ليست معارضة لها لما قدمناه من الكلام عليها وانها في الحقيقة
هي مخرج وهي داخلية في جملة اخبار الفضائل ولو لم يرد في
في علم الدرر الخ في ان ما ذكره ليس على اطلاق بل هو متبعا لما ثبت
التعديل فاذا ثبت يكون مقبلا على الجرح بل لا يرب ولو ذكر
الامام تاج الدين السبكي في طبقاته قاعده في ذلك واطال
كلامه فيها هناك ولنذكر بعض من كلامه اذ يربط ما ذهب
اليه هذا الرافضي هناك فتقول قال قلعة في الجرح والتعديل
ضرورة نافعة لآرائها في شيء من كتب الاصول فانك اذا سمعت
ان الجرح يقدم على التعديل ورايت الجرح والتعديل كنت غرا بالوجه
مقتصرا على بقول الامور حسبت ان العمل على جرحه فايالك
ثم اياك والخذر كل الخذر من هذا الجبان بل الصواب عندنا
ان من ثبتت امانته وعدالته وكثر ما دحوم ومزكوه ونذر
جارحه وكانت هناك قرينة على سبب جرحه من تصبب مذهبي
او غيره فانا لا نلتفت الى الجرح فيه ونعمل فيه بالعدل والافتقار
فلتحقق هذا الباب او اخذنا تعديم الجرح على اطلاق لما سئلنا
احد من الائمة اذ ما من امام الا وقد طعن فيه طاعون ذلك
فيه هاكرون وقد عقد الحافظ ابو عمر وابن عبد البر في كتاب
العلم بابا في حكم قول العلماء بعضهم في بعض بدأ فيه مجديت
الربير رضي الله عنه رب اليمح داء الامم قبلك للحسد والبغضاء
الحديث

الحديث وروى بسند عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال سمعوا علم
العلماء ولا تصدقوا بعضهم في بعض فوالذي نفسي بيده لهم اشد
تبايرا من النبيوس في زور بها وعن مالك بن دينار يوجد بقول العلماء
والقراء في كل شيء الا قول بعضهم في بعض ثم قال ولا بأس بما ذكره
ابن عبد البر عن انا لا نأخذ به على اطلاقه ولكن نرى حكاك الضابط
ما نقوله من ان ثبوت العدالة لا يثبت فيه الجرح من تشبهه من
بانه متعامل عليه اما لتقص مذهبهم او غيره ثم قال ابو عمر وبعد
ذلك الصحيح في هذا الباب ان من ثبتت عدالته وصحت في العلم
امانة وبالعمل عناية لم يثبت فيه الجرح الا ان ياتي
في جرحه ببيضة عادلة يصح بها جرحه على طريق الشهادات
واستدل بان السلف تكلم بعضهم في بعض بكلام منه ما حمل
عليه الغضب والحسد ومنه ما دعا اليه التاويل والتخلاف
الاجتهاد فيما لا يلزم القول فيه ما قال القائل فيه وقد عمل بعضهم
على بعض بالسيف تاويلا واجتهادا ثم قال هذا الكلام ابن عبد البر
وهو على حسنة غير صاف عن الفداء والكد فانه لم يزد فيه
على قوله ان من ثبتت عدالته ومعرفة لا يقبل قوله جارحه
الا برهان وهذا قد اشار اليه العلماء جميعا حين قالوا
لا يقبل الجرح الا منسرا فما الذي زاد ابن عبد البر عليهم
ثم قال فان قلت فالعبارة الوافية فيما تروى قلت بل هو هناك
اولا من ان الجرح لا يقبل منه الجرح وان فسره في حق من
غلبت طاعته على معاصيه وما دحوم على ذاميه ومن كونه على